



تقرير ٢٠١٩

نشرة صحفية

حظر

يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠ (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه



الأمم المتحدة



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

رسالة من الرئيس



أصدرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩. وهي في إطار سعيها المستمر إلى دعم الحكومات في ضمان توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة للاستخدامات الطبية والعلمية مع منع تسريبها إلى القنوات غير المشروعة، تصدت مع المجتمع الدولي للعديد من التحديات على مدار عقود من الزمان. غير أن تحديات جديدة أخذت تبرز في مجال الصحة العمومية مع ظهور مؤثرات نفسانية جديدة ومؤثرات أفيونية اصطناعية غير طبية وسلاتف غير مجدولة. وقد انضمت كل دول العالم تقريبا إلى الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وأكدت الحكومات من جديد التزامها بتنفيذ تلك الاتفاقيات أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠١٩ وفي الإعلان الوزاري للجنة المخدرات لعام ٢٠١٩.

ويفحص التقرير السنوي لهذا العام حالة مراقبة المخدرات في العالم، مع التركيز على الشباب، ويقدم توصيات لمساعدة الدول على اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة المشاكل المتعلقة بالمخدرات مع الامتثال التام للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.

ويشير التقرير إلى أن إجمالي حجم توافر الأدوية الخاضعة للمراقبة قد زاد على الصعيد العالمي، لكن أوجه التفاوت في توزيعها لا تزال واضحة للعيان مع ما يترتب على ذلك من عواقب صحية خطيرة بالنسبة للمرضى وأسرهم. ومن بين التحديات القائمة في هذا الشأن مشكلة الإفراط في وصف المؤثرات الأفيونية في بعض البلدان، بينما تعاني الكثير من البلدان الأخرى من ضيق إمكانية الحصول على أدوية تخفيف الآلام، بما يشمل المسكنات الأفيونية والأدوية المستخدمة في العلاج الإبدالي، وكذلك الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض العقلية. ويتضمن التقرير السنوي لهذا العام توصيات لمعالجة هذه الاختلالات. فهو يتناول، على سبيل المثال، ضرورة توفير الأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة بتكلفة ميسورة؛ وإذكاء الوعي لدى المهنيين الصحيين والمرضى وأسرهم؛ وكبح جماح أنشطة الترويج للمستحضرات الصيدلانية التي قد تؤدي إلى استخدام تلك المواد على نحو غير سليم. ويجب تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان يسر الحصول على ما يكفي من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية والعلمية.

والفصل المواضيعي لهذا العام مكرس للشباب، وعنوانه تحسين خدمات وقاية الشباب وعلاجهم من تعاطي مواد الإدمان، وفيه نشير إلى وجود برامج مناسبة في الوقت الراهن لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات. ولقد أكدت المادة ٣٨ من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ على أهمية التدابير الوقائية، وبفضل التقدم المحرز منذ ذلك الحين في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات وعلاج الارتهاان لها، زاد فهمنا لمشكلة المخدرات وتحسنت قدرتنا على وضع وتنفيذ تدخلات وقائية مناسبة للشباب. ومن بين المواد الخاضعة للمراقبة الدولية، لا يزال القنب العقار الأشيع في أوساط المراهقين والبالغين على السواء. وقد أولينا اهتماما خاصا لهذا التطور في أجزاء أخرى من التقرير وسلطنا الضوء على ما يساورنا من قلق إزاء الأحوال في بعض البلدان القليلة التي بدأت في الاتجاه



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

نحو السماح باستعمال المواد الخاضعة للمراقبة، وتحديداً القنب، لأغراض غير طبية بما يتعارض مع أحكام معاهدات مراقبة المخدرات والتزامات تلك البلدان بموجب تلك المعاهدات.

ويهدف الفصل الأول إلى مساعدة الدول الأعضاء على إيجاد أنسب الاستراتيجيات القائمة على الأدلة في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل.

ومراقبة المخدرات مقوم جوهرى هام للمحافظة على صحة الإنسان وضمان رفاهه، وهو ما تسلم به الاتفاقيات في ديارها. وقد تطرقت قضيتان من القضايا العالمية التي يناقشها الفصل الثالث إلى جوانب ارتباط معاهدات مراقبة المخدرات بحقوق الإنسان، وكذلك أوجه ارتباطها بأهداف التنمية المستدامة.

ولقد تعهد المجتمع الدولي، من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار (الهدف ٣)، وإقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة (الهدف ١٦)، وجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (الهدف ١١). وأُهب بالدول، في هذا الصدد، أن تكافح الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من عنف، مع ضمان أن تكون تدابير التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات متسقة مع مبدأ التناسب وتنهض على احترام حقوق الإنسان وكرامته، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات ومبدأ سيادة القانون.

ويتواصل الإبلاغ عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق السياسات الوطنية لمراقبة المخدرات. ويتضمن تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١٩ توصيات بشأن تطبيق تدابير العدالة الجنائية المناهضة للجرائم المتصلة بالمخدرات في إطار من الاحترام الواجب لحقوق الإنسان، ذلك أن الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، والحق في عدم التعرض للاسترقاق أو الاستعباد، والحق في عدم الخضوع للقوانين الجزائية بأثر رجعي هي حقوق غير قابلة للتقييد. وتوفر الاتفاقيات للدول إمكانية تطبيق تدابير بديلة للإدانة والعقوبة والحبس، منها التعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع. ومن المهم بشدة أن نتذكر أن انتهاك التدابير، التي تتخذها الدول لمراقبة المخدرات، لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً هو انتهاك أيضاً للاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات.

ويواجه المجتمع الدولي تحديات عديدة ومعقدة في مجال المخدرات، ولا تزال معاهدات مراقبة المخدرات تمثل حجر الأساس للتصدي لتلك التحديات. والهيئة ملتزمة التزاماً راسخاً بمساعدة الحكومات على التنفيذ الكامل لمعاهدات مراقبة المخدرات. وللقيام بذلك، تعتمد الهيئة على تعاون الحكومات حتى تتمكن الحكومات من العمل معاً من أجل تحقيق هذا الهدف. وإني على ثقة من أن الحكومات سوف تدرس بدقة تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١٩، وستعمل على تنفيذ التوصيات الواردة فيه وتحقيق الأهداف العالمية لمعاهدات مراقبة المخدرات المتمثلة في حماية صحة الإنسان ورفاهه.

كورنيليس بي. دي يونخيري

رئيس

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

احترام حقوق الإنسان عند تنفيذ سياسات مراقبة المخدرات

تذكر الهيئة، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩، جميع الدول الأطراف بضرورة تفسير أحكام الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات ضمن الإطار الدولي لحقوق الإنسان، ذلك أنه ما من دولة معفاة من مراعاة قواعد حقوق الإنسان ومبادئها عند تفسير اتفاقيات مراقبة المخدرات وتنفيذها، بما في ذلك حماية الحريات الأساسية والحقوق المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية الواجبة، وهي الحريات والحقوق المنبثقة من الكرامة المتصلة في كل إنسان.

ويدعم الامتثال لاتفاقيات مراقبة المخدرات أعمال حقوق الإنسان على نحو مباشر وإيجابي، وخصوصاً إعمال حقه العالمي في الصحة، الذي يشمل الحصول على العلاج. وقد تبين من التجربة أن سياسات مكافحة المخدرات، التي تحمي جميع مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، أشد فعالية وأكثر استدامة من غيرها من السياسات. واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي لانتشار تعاطي المخدرات الإشكالي أمر يتطلب على وجه التحديد اتخاذ تدابير عدالة جنائية متناسبة لإزاء الجرائم المتصلة بالمخدرات. ولا يمكن تبرير التصدي لتلك الجرائم بتدابير خارج نطاق القضاء بأي حال من الأحوال. وتؤكد الهيئة في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩ على أن معايير حقوق الإنسان ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات والسياسات المتصلة بالمخدرات.

الهيئة تواصل مشاوراتها بموجب المادة ١٤ مكرراً من اتفاقية سنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة، لدعم أفغانستان

على الرغم من الانخفاض الملحوظ في إجمالي المساحة المزروعة بجنشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة وفي الحجم المقدر لإنتاج الأفيون في أفغانستان في عام ٢٠١٨ بسبب الجفاف الحاد، فإن الحجم المقدر لاقتصاد الأفيونيات لا يزال كبيراً حتى أنه يتجاوز قيمة صادرات البلد المشروعة من السلع والخدمات. وستواصل الهيئة مشاوراتها مع حكومة أفغانستان بغية تيسير تنفيذ المادة ١٤ مكرراً من اتفاقية سنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة، من خلال التواصل مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة لمساعدة أفغانستان في التصدي للتحديات التي تواجهها في مجال مراقبة المخدرات.

وتؤكد الهيئة مجدداً، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٩، ضرورة منح الأولوية لاتخاذ تدابير للتصدي لاقتصاد المخدرات غير المشروع في أفغانستان في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى بناء السلام وإرساء الأمن وتحقيق التنمية المستدامة في البلد. كما تهيب الهيئة بالمجتمع الدولي، في سياق المسؤولية العالمية والمشاركة، أن يشارك في هذه العملية من خلال بذل جهود شاملة ومتضامنة ومتعددة الجوانب، على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، من أجل توفير المساعدة اللازمة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

الهيئة تبرز أهمية العمل على تحسين خدمات وقاية الشباب وعلاجهم من تعاطي مواد الإدمان

يركز الفصل الأول من تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١٩ على تعاطي المؤثرات النفسانية في أوساط الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) وعلى تحسين استراتيجيات الوقاية والعلاج القائمة على الأدلة لهذه الفئة العمرية المعرضة للخطر. ويدعو التقرير الحكومات إلى تنفيذ سياسات وخدمات وطنية قائمة على الأدلة تحمي الأطفال والمراهقين من المؤثرات النفسانية.

أهمية التركيز على تعاطي المؤثرات النفسانية في أوساط الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً)

تؤكد الهيئة أن عواقب تعاطي المؤثرات النفسانية على الشباب تختلف عن عواقبه على البالغين وأنها أشد وضوحاً لدى الشباب، الذين هم عرضة بخاصة للمعاناة من الأضرار الطويلة الأجل لتلك المواد بسبب تأثيرها على نموهم الفيزيولوجي والاجتماعي والوجداني.

وسن بدء التعاطي من أهم الشواغل في هذا الشأن، حيث تشير البحوث إلى أنه كلما كان وقت بدء تعاطي مواد الإدمان مبكراً زاد احتمال الإصابة باضطرابات ناجمة عنه في مرحلة البلوغ. وتؤكد الهيئة أن النهوض بصحة المراهقين وحمايتهم سيؤديان إلى تحسّن الصحة العمومية ككل وإلى تحقيق فوائد بعيدة المدى للاقتصاد والمجتمع. وفي المقابل، فإن تعاطي الشباب لمواد الإدمان والارتهاّن لها قد يمنعان اكتمال مراحل نموهم وفق مؤشرات القياسية، وقد يؤدي ابتسار النمو خلال فترة المراهقة إلى انعكاسات سلبية على مسار حياة المرء ومصيره في المستقبل.

أسباب تعاطي المؤثرات النفسانية وأبعاده الوبائية في أوساط الشباب

تتسم المسارات التي تسوق الشباب إلى تعاطي مواد الإدمان وإلى إصابتهم بالاضطرابات الناجمة عن هذا التعاطي بالتعقّد. وهناك عوامل كثيرة ترتبط بمخاطر تلك المواد على الأطفال والمراهقين عندما يبدأون في تعاطيها، ومن تلك العوامل طبيعة الشخصية والتصورات الخاطئة والقبول الاجتماعي والتوافر ونقص الوعي.

ويعرض تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ النتائج الرئيسية لتحليل ظاهرة تعاطي مواد الإدمان في أوساط الشباب. وقد وجد أن أعلى معدلات تعاطي المخدرات تبدأ في أوساط الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٢٥ عاماً، وأن القنب أحد المخدرات الشائعة التعاطي. واستناداً إلى البيانات المستمدة من ١٣٠ بلداً، يقدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن تعاطي القنب قد أثر على ٥,٦ في المائة من الشباب من الفئة العمرية ١٥-١٦ عاماً - ١٣,٨ مليون شاب - في عام ٢٠١٦. وتختلف المعدلات حسب المنطقة، وهي أعلى في أوروبا (١٣,٩ في المائة)، وتليها القارة الأمريكية (١١,٦ في المائة).



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

فهم التدرج من تعاطي مواد الإدمان إلى مرحلة الإصابة بالاضطرابات الناشئة عن تعاطيها

تظهر البيانات المقدمة في تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٨ أنه بغض النظر عن العوامل الاجتماعية والنفسية التي كان لها دور في البداية، فإن تعاطي المخدرات يبدو مدفوعاً بالرغبة في الاستمتاع بمفعول العقار.

ونظراً لخواص مفعول المؤثرات النفسانية داخل الجسم والخواص الفيزيولوجية لأدمغة الشباب وهي في طور النمو، فإنهم يكونون عرضة بشكل خاص للتعاطي الاعتيادي للمخدرات وللاضطرابات الناتجة عنه. وعلى الرغم من أهمية دور العوامل الظرفية في بدء تعاطي مواد الإدمان، فقد أثبتت البحوث، التي أُجريت في هذا الشأن، أن العوامل الفردية والشخصية، لا سيما العوامل الفيزيولوجية والعصبية والجينية، لها تأثير أكبر في التحول إلى تعاطي مواد الإدمان.

علاقة الكحول والتبغ بتعاطي المؤثرات النفسانية

يبرز تقرير الهيئة أن تعاطي الأطفال والمراهقين للكحول والتبغ يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببدء تعاطي المؤثرات النفسانية، فكثيراً ما يكون تعاطيها سابقاً على البدء في تعاطي القنب وغيره من المواد الخاضعة للمراقبة. وكشفت دراسات طولانية تبعت الأطفال حتى مرحلة البلوغ أنه كلما كان سن البدء في تعاطي الكحول والتبغ والقنب أصغر خلال الفترة ما بين سن ١٦ و ١٩ عاماً، زاد احتمال تعاطي الأفيونيات والكوكايين في مرحلة البلوغ.

وتدل البحوث على أن المراهقين يبدأون في تعاطي الكحول والتبغ والقنب بسبب تصوراتهم الإيجابية عن تعاطي تلك المواد والقبول الاجتماعي له أو طابعه المعياري، وقلة وعيهم بالمخاطر المرتبطة به. وتعالج التدخلات الوقائية الفعالة تلك التصورات الخاطئة لدى المراهقين. وتقترن التدخلات التي تغير تلك التصورات الخاطئة بتحقيق نتائج إيجابية. ولذلك، لا بد من تناول الصلة بين هذه المؤثرات النفسانية لدى تصميم وتنفيذ برامج الوقاية والعلاج التي تستهدف الشباب.

أساليب الوقاية القائمة على الأدلة والمصممة من أجل الأطفال والمراهقين

بغية الوصول إلى الشباب والتأثير في سلوكهم، هناك حاجة إلى استحداث تدخلات وقائية مصممة خصيصاً للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً.

ويدعو تقرير الهيئة السنوي إلى استخدام نهج متعددة قائمة على الأدلة لوقاية الشباب من تعاطي مواد الإدمان. ومن أهم الأدلة الإرشادية في هذا الشأن المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات الصادرة عن المكتب ومنظمة الصحة العالمية، التي تتضمن محتوى مهماً عن استراتيجيات التدخل القائمة على الأدلة. وينبغي أن تتجاوز النهج البرامج المدرسية لأن الأطفال والمراهقين معرضون للخطر في العديد من البيئات المختلفة. وقد لا تكون البرامج المدرسية كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية للأطفال الذين يعيشون في كنف آباء أو أمهات أو أوصياء من تعاطي مواد الإدمان أو للأطفال غير المتحقين بالمدارس.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

وعلى الرغم من وجود أدلة قوية على فعالية البرامج المدرسية، فينبغي استهداف الأطفال والمراهقين قبل سن التعاطي الأول بوقت طويل. ولذلك ينبغي أن تشمل أساليب الوقاية والتدخل القائمة على الأدلة الأسرة والمجتمع المحلي ووسائل التواصل التقليدية والإلكترونية والاجتماعية. واستعمال تقنيات الوقاية المتكاملة ضروري للتأثير على مواقف الشباب تجاه تعاطي المخدرات، حتى وإن كانت هناك قوانين ولوائح تحد بوضوح من إمكانية الحصول على المؤثرات النفسانية.

استعمال نهج قائمة على الأدلة لعلاج الشباب الذين يتعاطون مواد الإدمان

إن لدى متعاطي مواد الإدمان من الشباب احتياجات محددة من العلاج تختلف عن احتياجات البالغين. وتشير الأدلة العلمية المتوفرة في هذا الشأن إلى أن خير سبيل لعلاج متعاطي المخدرات من المراهقين هو اتباع نهج متعددة الأوجه مصممة خصيصاً لهذه الفئة العمرية. وينبغي للخدمات العلاجية أن تشمل جوانب تساعد الأطفال والمراهقين على تحقيق أهداف مراحل نموهم، وأن تشمل نهجاً نفسية-اجتماعية وسلوكية وتحفيزية. ويبرز تقرير الهيئة السنوي أهمية التدريب الفعال للمهنيين على علاج تعاطي مواد الإدمان وإرساء نظم وطنية تمنح شهادات مهنية معتمدة للعاملين في هذا المجال. وينبغي للخدمات العلاجية أن تتجاوز نطاق المدارس لتشمل أسر الشباب ومجتمعهم المحلية، بل والمرافق الرياضية التي يرتادونها.

دور الحكومات

تدعو الهيئة الحكومات إلى الاستثمار في توفير نظم للبيانات والتقارير الوبائية الشاملة لرصد الاتجاهات المتغيرة في تعاطي المؤثرات النفسانية في أوساط الشباب. وينبغي وضع استراتيجية وطنية لمراقبة المخدرات وإطار للمحافظة على الصحة العمومية. وينبغي تنفيذ استراتيجيات لعلاج الشباب ووقايتهم بأكثر الطرائق فعالية. ويذكر التقرير أن هناك وعياً واهتماماً واسعاً النطاق في كثير من الأحيان لدى صناعات السياسات وعمامة الناس بمشاكل تعاطي مواد الإدمان وإساءة استعمالها في أوساط الشباب. ولكن هناك نقصاً في الوعي باستراتيجيات الوقاية والعلاج القائمة على الأدلة المتاحة حالياً.

ويؤكد تقرير الهيئة السنوي على أهمية أن تستفيد الحكومات من نتائجه ونتائج غيره من التقارير السابقة وأن تضع سياسات تستند إلى أفضل البحوث والأدلة المتاحة بدلاً من الاعتماد على التجارب والمعتقدات الشخصية. وينبغي للحكومات أن تحسّن برامج تدريب المهنيين الوطنية وتطورها، وأن تنأى عن النهج المنعزلة. والأحرى بصناعات السياسات أن يعملوا على تنمية المعرفة بالاستناد إلى البيانات العلمية وأن يدعموا الأدوات القائمة على الأدلة ونظم الاعتماد التي تساعد المهنيين في عمليات التخطيط وصنع القرار.

وينبغي إنشاء جهات وصل واضحة معنية بخدمات الوقاية والعلاج الأولية وتكييف تلك الخدمات لتلبية احتياجات الشباب. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لجميع ممارسات الوقاية من تعاطي المخدرات، بما في ذلك توفير برامج لتعليم المتعاطين واستبانتهم مبكراً ووقايتهم وعلاجهم، وكذلك إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

تقرير الهيئة عن السلائف

الانضمام شبه العالمي للمعاهدات - الطرف الـ ١٩٠٠ يصدق على اتفاقية سنة ١٩٨٨

أصبحت بالاو في عام ٢٠١٩ الطرف الـ ١٩٠٠ في اتفاقية سنة ١٩٨٨. وتحظى الاتفاقية بانضمام يكاد يكون عالمياً، حيث لم يصدق عليها بعد سوى عدد قليل من البلدان، معظمها في أفريقيا وأوقيانوسيا. وتحت الهيئة البلدان التي لم تصبح بعد طرفاً في الاتفاقيات على اتخاذ خطوات للانضمام إليها على سبيل الأولوية.

تواتر ظهور مواد كيميائية بديلة غير مجدولة تحدّ يجابه الضوابط الدولية على السلائف

يتزايد باطراد ظهور مواد كيميائية غير مجدولة تستخدم بدائل لسلائف المخدرات المجدولة في جميع أنحاء العالم، كما أن تنوع المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها بدلاً من السلائف المجدولة يكاد يكون غير محدود. ولا تزال خطى عمليات الجدولة على أساس كل مادة على حدة أبطأ من وتيرة الابتكار لدى المتجرين بالمخدرات، وفي الوقت نفسه توجد أصناف عديدة من تلك المواد ليس لها استخدامات مشروعة معروفة ولا يسهل رصدها في إطار التجارة المشروعة. وتحت الهيئة الحكومات على مواصلة المناقشة السياسية الأوسع نطاقاً التي استُهلّت في عام ٢٠١٩ بشأن الخيارات المتاحة لمجابهة هذه التحديات وإرساء إطار عالمي للتصدي للمواد غير المجدولة على نحو أكثر فعالية.

وبغية التصدي لانتشار السلائف المحوّرة التي لا توجد لها استخدامات مشروعة معروفة، ومنها بدائل لسليفتي الفنتانيل المجدولتين مؤخرًا، ٤-أنيلينو-N-فينيتيل بيبريدين (ANPP) وN-فينيتيل-٤-بيبريدون (NPP)، والاستخدام الواسع النطاق للسلائف الأولية غير المجدولة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، استحدثت دول كثيرة ضوابط عامة تخضع بموجبها مجموعات كاملة من المواد للمراقبة الوطنية. وقامت الهيئة بتكليف وتحديث قائمتها المحدودة للمواد الكيميائية غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة من أجل تقديم مساعدة أفضل للجهود الحكومية والتعاون الطوعي مع الأوساط الصناعية في هذا الصدد.

السلائف المحوّرة الموصى بإدراجها في الجداول الدولية

أجرت الهيئة، في إطار ممارستها لولايتها، دراسة تقييمية بشأن مادة الميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات (MAPA)، وهي من السلائف الأولية للأمفيتامين والميثامفيتامين، وأوصت بإخضاعها للمراقبة الدولية. وقد ظهرت أدلة على استخدامها في أنشطة الصنع غير المشروع بعد أن أخضعت للمراقبة الدولية مادة ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)، ذات التركيب الكيميائي القريب، في عام ٢٠١٩. ولا تُعرف أي استخدامات مشروعة لمادة الميثيل ألفا-فينيل-أسيتوأسيتات عدا استعمالات محدودة للأغراض البحثية والتحليلية، ويمكن أن تصنّف على أنها سليفة محوّرة معدّة خصيصاً للالتفاف على الضوابط القائمة فيما يخص السلائف. وفي آذار/مارس ٢٠٢٠، ستصوت لجنة المخدرات على إخضاع هذه المادة الكيميائية للمراقبة الدولية، من خلال إدراجها في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

تزايد النطاق العالمي لصنع المنشطات الأمفيتامينية غير المشروع

خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، انتشرت أنشطة الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية وامتدت إلى مناطق وبلدان لم تكن لها صلة بها من قبل. وتشمل ذلك العثور على أدلة تثبت وجود أنشطة غير مشروعة واسعة النطاق لتركيب الأمفيتامين، المكونّ الفعّال في أفراس "الكابتاغون"، من سلائف أولية غير مُجدولة في الشرق الأوسط؛ والصنع غير المشروع للميثامفيتامين في أفغانستان من نباتات الإيفيدرا البرية؛ والصنع غير المشروع للميثامفيتامين في أوروبا باستخدام الأساليب القائمة على مادة ١-فينيل-٢-بروبانول (P-2-P) والإيفيدرين على السواء. وقد تكون الجماعات الإجرامية المنظمة في المكسيك قد تحولت أيضاً إلى استخدام طريقة جديدة لتركيب الميثامفيتامين من مواد كيميائية غير مجدولة.

منع تسريب المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية والاتجار بها

بفضل استخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر ("بن أونلاين") ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")، شهدت البلدان تراجعاً في عمليات تسريب السلائف من التجارة الدولية المشروعة. وطلبت ١١٣ حكومة تلقي إشعارات سابقة للتصدير قبل شحن الصادرات إلى أراضيها، وتسجلت ١٦٤ حكومة لاستخدام نظام "بن أونلاين" لإبلاغ بعضها بعضاً على نحو استباقي بالشحنات المقترحة من السلائف المجدولة، كما يستخدم المسؤولون من أكثر من ١٢٠ بلداً وإقليماً نظام "بيكس". ولا يزال التسريب من التجارة الدولية هو المصدر الرئيسي لسلائف الكوكايين، بما في ذلك برمنغنات البوتاسيوم، في حين أن التحقيقات، التي يسهّلها الهيئة بشأن الاتجار بمادة أميدريد الخلل، وهي سليفة الهيروين الرئيسية، قد كشفت عن احتمال وجود شبكة للأنشطة الإجرامية أكبر بكثير مما كان يُعتقد في السابق.

المعدات المستخدمة في صنع المخدرات على نحو غير مشروع - فرص جديدة لاستكمال التحقيقات المتصلة بالمخدرات

توفر دراسة استقصائية علمية أجرتها الهيئة رؤى متعمقة جديدة بشأن نظم رصد التجارة في معدات تركيب المخدرات غير المشروعة واستخداماتها. ويمكن أن توفر البيانات المجموعة حيوطاً هامة تقود المحققين إلى الكشف عن عمليات صنع المخدرات والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وفي عام ٢٠١٩، وضعت الهيئة مبادئ توجيهية للتحري عن تسريب المعدات التي يمكن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع عملاً بأحكام المادة ١٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨.

تحسين عمليات الإبلاغ وتنفيذ الأطر القانونية

هناك حاجة إلى تحسين التقارير التي تقدمها الحكومات، ولا سيما فيما يتعلق بتفاصيل مضبوطاتها ومصدر المواد المضبوطة ونقطة تسريبها حتى يمكن إجراء تحليل أوفى للاتجاهات السائدة في الحركة المشروعة للسلائف والاتجار بها. وثمة مجال لتحسين تنفيذ الأطر القانونية، ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لمعالجة المشاكل المتعلقة بالإثبات في الجرائم المتصلة بالسلائف.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

النقاط البارزة على الصعيد الإقليمي في تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١٩

أفريقيا

لا يزال الاتجار بالكوكايين يشكل تحدياً رئيسياً لشمال أفريقيا وغربها: أبلغت عدة بلدان في غرب أفريقيا عن ضبط كميات قياسية من الكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية والوسطى قاصداً أوروبا. وترى الأمم المتحدة أن التهريب يسهم في زعزعة الاستقرار في بعض بلدان غرب أفريقيا.

تواجه أجزاء كثيرة من أفريقيا مشكلة متزايدة تتعلق بالترامادول المصنوع بصورة غير مشروعة وتعاطيه: تواصل بلدان شمال ووسط أفريقيا الإبلاغ عن مضبوطات كبيرة من الترامادول المصنوع بصورة غير مشروعة وبجرعات تتجاوز بكثير المقادير المعيارية، وهو مؤثر أفيوني اصطناعي غير خاضع للمراقبة الدولية.

نيجيريا تصدر أول دراسة استقصائية لها على الإطلاق عن تعاطي المخدرات على الصعيد الوطني: يقدم تقرير الدراسة الاستقصائية أول صورة لحالة تعاطي المخدرات في نيجيريا. وقد خلص إلى أن ١٤,٤ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً قد تعاطوا المخدرات في العام السابق؛ وأن ١٠,٨ في المائة تعاطوا القنب في العام السابق.

معظم البلدان في منطقة أفريقيا لا تجمع بانتظام بيانات عن تعاطي المخدرات أو عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستخدام الطبي، ويلزم أن تُرسي نظاماً وعمليات للقيام بذلك.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاريبي

سُجّلت أكبر ضبوطية على الإطلاق من الكوكايين في المنطقة في السلفادور، حيث تم تهريب أكثر من ١٣ ٧٧٩ كيلوغراماً عن طريق البحر من كولومبيا وإكوادور، باتجاه أمريكا الشمالية.

لا يزال الاستهلاك الطبي للمؤثرات الأفيونية لتخفيف الآلام والمؤثرات العقلية لعلاج الأمراض العقلية والاضطرابات العصبية منخفضاً في معظم البلدان في أمريكا الوسطى، حيث تواجه بعض البلدان مزيداً من التراجع في مستويات التوافر لديها المنخفضة أصلاً.

يبدو أن معدلات تعاطي المخدرات، لا سيما القنب، آخذة في التنامي في جميع بلدان المنطقة: وفقاً لتقرير لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات في القارة الأمريكية لعام ٢٠١٩، أُبلغ عن أعلى معدل لتعاطي القنب في أوساط عامة السكان في عام ٢٠١٨ في جامايكا، ١٥,٥ في المائة، وتلتها بربادوس، حوالي ٨ في المائة. وكانت أدنى الأرقام هي التي أبلغت عنها بنما والجمهورية الدومينيكية، حيث كان معدل التعاطي في العام السابق أقل من ١ في المائة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

لا يزال تصميم وتنفيذ برامج فعالة للوقاية والعلاج وإعادة التأهيل يمثل مشكلة رئيسية في جميع أنحاء أمريكا الوسطى والكاريبية. وفي الوقت الذي شهد فيه كم ونوعية المعلومات المتوفرة عن أنماط تعاطي المخدرات في المنطقة تحسناً كبيراً، كما يتضح من عدد الدراسات الاستقصائية الوطنية بشأن تعاطي المخدرات التي نُشرت في السنوات القليلة الماضية، فإن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث حول أنماط واتجاهات تعاطي المخدرات وإساءة استخدامها من أجل تصميم مبادرات علاج تفي بالاحتياجات المحلية.

معظم البلدان في أمريكا الوسطى والكاريبية لا تجمع بانتظام بيانات عن تعاطي المخدرات أو عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستخدام الطبي، ويلزم أن ترسي نظاماً وعمليات للقيام بذلك.

أمريكا الشمالية

لا تزال أزمة المؤثرات الأفيونية في أمريكا الشمالية تعصف بالأرواح والأسر والمجتمعات المحلية. تشكل الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة من المخدرات شاغلاً خطيراً في مجال الصحة العمومية، حيث ظلت معدلات الوفيات المرتبطة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية ترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٨ على الرغم من انخفاض طفيف في العدد الإجمالي للوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة من المخدرات. وانخفضت الوفيات المرتبطة بالمؤثرات الأفيونية شبه الاصطناعية، مثل الأوكسيكودون. وشهد عام ٢٠١٩ زيادة في الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة تلوّث المخدرات غير المشروعة بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية، مثل الفنتانيل، وخطتها بها، بما يشمل الحد من أثر تلك الظاهرة على معدل الوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة، وذلك من خلال توسيع نطاق التواصل مع المجتمعات المحلية وتوزيع أدوية علاج الجرعات المفرطة، مثل الأدوية التي تحتوي على النالوكسون. ومن الأهداف المهمة لبرامج الصحة العمومية والسلامة العامة في المنطقة ضبط المواد الفنتانيلية (الفنتانيليات) المصنوعة بصورة غير مشروعة وتعزيز القدرة على تقديم وتوفير خدمات العلاج، بما في ذلك أساليب العلاج من إدمان المؤثرات الأفيونية المدعومة بالأدوية المساعدة.

توسع نطاق التعاون الإقليمي والجهود الجماعية الرامية إلى التصدي لمخاطر الاتجار بالهيروين والميثامفيتامين والفنتانيليات. كان لارتفاع معدلات صنع الكوكايين والزيادة الحادة في معدلات صنع الميثامفيتامين والاتجار به آثار سلبية في أمريكا الشمالية، مع زيادة واضحة في تعاطي الميثامفيتامين في كندا. وتركز الولايات المتحدة جهودها على الأزمة الناشئة المتمثلة في توافر الكوكايين وتعاطيه. وترمي جهود التنسيق الإقليمي لعمليات إنفاذ القانون إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت واستخدام الشبكات المجهولة الهوية والعملات الافتراضية في مبيعات المخدرات غير المشروعة عبر الإنترنت.

خطة التنمية الوطنية المكسيكية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤ تتضمن إصلاح سياسة المخدرات وتوسيع نطاق العلاج من إدمان المخدرات. سوف تُخصّص موارد لعلاج المرهقين للمخدرات ووضع سياسات قائمة على المحافظة على الصحة العمومية والوقاية من الأضرار المتصلة بالمخدرات والحد منها، وكذلك ردع أنشطة إنتاج



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

المخدرات والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة. وتركز استراتيجية البلد الجديدة لمكافحة الإدمان، المعنونة "معاً من أجل السلام"، على حماية الأطفال والمراهقين وتجنّب وصم متعاطي مواد الإدمان وتجريمهم والتمييز ضدهم. ويشمل ذلك النظر إلى المسألة من زاوية جنسانية ومنظور حقوق الإنسان.

التوسع في إباحة القنب وإلغاء تجريمه في أمريكا الشمالية. أقرت ولاية إلينوي في الولايات المتحدة قانون تنظيم القنب وضرائبه للسماح ببيع القنب واستخدامه للأغراض غير الطبية. وعلى الصعيد الاتحادي، عدل قانون تحسين الزراعة لسنة ٢٠١٨ قانون المواد الخاضعة للمراقبة لرفع منتجات القنب الصناعي، الذي عرفه بأنه القنب الذي لا يزيد فيه تركيز مادة دلتا-٩-تتراهيدروكانابينول على ٠,٣ في المائة، من الجدول الأول ليخضعها للوائح التنظيمية لوزارة الزراعة من أجل تنظيم إنتاج وبيع منتجات القنب الصالحة للأكل. وتؤكد الهيئة مجدداً أن التدابير التي تسمح بالاستعمال غير الطبي لأي مادة خاضعة للمراقبة، بما في ذلك القنب، تتعارض مع الالتزامات القانونية التي تقع على عاتق الدول الأطراف. وتقصر المادة ٤ (ج) من اتفاقية سنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة ١٩٧٢، بوضوح إنتاج العقاقير المخدرة وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وتلزم الفقرة ١ (أ) '١' من المادة ٣ من اتفاقية سنة ١٩٨٨ الدول بتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً: "إنتاج أي مخدرات أو مؤثرات عقلية، أو صنعها، أو استخراجها، أو تحضيرها، أو عرضها للبيع، أو توزيعها، أو بيعها، أو تسليمها بأي وجه كان، أو السمسرة فيها، أو إرسالها، أو إرسالها بطريق العبور، أو نقلها، أو استيرادها، أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١".

أمريكا الجنوبية

استمرت المشاكل المرتبطة بإنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة في زعزعة الأمن وتوليد العنف في المنطقة: وفقاً للدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٩، التي نشرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن معدل استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل في القارة الأمريكية يفوق بكثير معدلات استخدامها في مناطق أخرى من العالم. وفي البرازيل وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وكولومبيا، تتجاوز معدلات جرائم القتل متوسط المعدل الإقليمي العام لتلك الجرائم.

تزايدت باطراد المساحة المزروعة على نحو غير مشروع بشجيرة الكوكا في أمريكا الجنوبية بوجه عام من ١٢٠ ٦٠٠ هكتار في عام ٢٠١٣ إلى رقم قياسي غير مسبق، وهو ٢٤٥ ألف هكتار، في عام ٢٠١٧. وتعد في عام ٢٠١٩ تقديراً المساحة الإجمالية، التي كانت مزروعة بشجيرة الكوكا على نحو غير مشروع في المنطقة في عام ٢٠١٨، بسبب نقص البيانات عن زراعة شجيرة الكوكا على نحو غير مشروع في بيرو.

زيادة الصنع المحتمل لهيدروكلوريد الكوكاين في كولومبيا: على الرغم من الانخفاض المبلغ عنه بنسبة ١,٢ في المائة في المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا على نحو غير مشروع في كولومبيا في عام ٢٠١٨،



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

فإن الحجم المحتمل لصنع هيدروكلوريد الكوكايين في البلد زاد بنسبة ٥,٩ في المائة، ليصل إلى ١٢٠ ١ طنًا. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تراجعت المساحة المزروعة بشجيرة الكوكا على نحو غير مشروع في عام ٢٠١٨ بنسبة ٦ في المائة.

آسيا

شرق وجنوب شرق آسيا

لا يزال التوسع في صنع المخدرات الاصطناعية، وخصوصاً الميثامفيتامين، والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع من الشواغل الرئيسية في معظم بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. اكتسبت الإدارة الفعالة للحدود ومراقبة السلائف الكيميائية أهمية خاصة في مكافحة هذه الظاهرة، بالنظر للحضور الكبير لأنشطة الصناعة الكيميائية في المنطقة والتحسين المطرد للبنية التحتية الذي ساهم في مواصلة تحسين الترابط فيما بين البلدان.

تقوم بعض الحكومات بمراجعة سياساتها بشأن المخدرات، وتقرير عقوبات متناسبة مع الجرائم البسيطة المتصلة بالمخدرات، واتباع نهج قائم على الصحة في التصدي لتعاطي المخدرات. عدلت حكومة ماليزيا قانوناً لإلغاء فرض عقوبة الإعدام الإلزامية على المدانين بجرائم الاتجار بالمخدرات. واعتمدت حكومات منطقة الميكونغ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خطة عمل دون إقليمية جديدة لمعالجة حالة المخدرات في المنطقة.

والهيئة على علم بالأنباء المستمرة عن تنفيذ إجراءات خارج نطاق القضاء في عدد من بلدان المنطقة للتصدي للأنشطة ذات الصلة بالمخدرات. وتُذكر الهيئة جميع الحكومات بأن الإجراءات الخارجة عن نطاق القضاء، التي يُزعم أنها تُتخذ سعياً إلى تحقيق أهداف مراقبة المخدرات، تتعارض جوهرياً مع أحكام وأهداف الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وكذلك مع صكوك حقوق الإنسان الملزمة لجميع البلدان. وينبغي أن تُتخذ جميع إجراءات مراقبة المخدرات في إطار من الاحترام التام لسيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية الواجبة.

والهيئة على علم باستمرار تنفيذ برامج للعلاج القسري. وتشجع الهيئة على عدم اللجوء إلى احتجاز متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم على نحو قسري، وتدعو الحكومات في المنطقة إلى تقديم خدمات للعلاج الطوعي القائم على الأدلة، مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق المرضى.

لا تزال معظم البلدان تفتقر إلى بيانات شاملة عن انتشار تعاطي المخدرات وبروتوكولات قائمة على الأدلة للعلاج من تعاطيها. ينبغي تخصيص المزيد من الموارد لخفض الطلب على المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة إدماجهم في المجتمع من أجل تحسين نوعية الحياة، والمساعدة في تخفيف العبء عن نظام الرعاية الصحية، والتخلص من وصم متعاطي المخدرات.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

جنوب آسيا

عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات: في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت بنغلاديش قانوناً جديداً يوسّع نطاق عقوبة الإعدام ليشمل حيازة ٢٠٠ غرام من الميثامفيتامين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، وقّعت سري لانكا أوامر بتنفيذ حكم الإعدام على أربعة أشخاص أُدينوا بارتكاب جرائم متصلة بالمخدرات. غير أن المحكمة العليا في سري لانكا مددت أمر الإيقاف المؤقت مرتين، أولاً حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ثم حتى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠. ولا تزال الهيئة تشجّع جميع الدول، التي تبقى على عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات، على أن تنظر في إلغاء عقوبة الإعدام على تلك الجرائم.

المضبوطات الرئيسية: شهدت جنوب آسيا زيادة في مضبوطات الهيروين، ولا سيما في سري لانكا، حيث بلغت كمية الهيروين المضبوطة ٧٣٢ كيلوغراماً في عام ٢٠١٨. واستمرت مضبوطات الميثامفيتامين في الازدياد في بنغلاديش، حيث بلغت كمية قياسية قدرها ٥٣ مليون قرص في عام ٢٠١٨. وشهدت الهند أيضاً مضبوطات قياسية من السلائف، حيث صودرت كمية قدرها ١,٨ طن من السودوإيفيدرين و٩٣٧ لترًا من أمفيدريد الخل في ضبطين منفردتين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ وأيار/مايو ٢٠١٩.

الدراسات الاستقصائية بشأن معدلات انتشار تعاطي المخدرات: أجرت كل من سري لانكا والهند دراسات استقصائية بهدف تقدير معدل انتشار تعاطي المخدرات فيهما. وتشجّع الهيئة على هذه المبادرات، وتشجّع البلدان على تخصيص ما يكفي من الموارد للوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج منه، وإجراء دراسات بشأن معدلات انتشار التعاطي لكي يُسترشد بها في اعتماد سياسات للصحة العمومية قائمة على الأدلة.

معظم البلدان في منطقة جنوب آسيا لا تجمع بانتظام بيانات عن تعاطي المخدرات أو عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستخدام الطبي، ويلزم أن ترسي نظاماً وعملياتاً للقيام بذلك.

غرب آسيا

أفغانستان تواجه تحديات متعددة: كانت أفغانستان بلد المنشأ لجميع الأفيونيات المضبوطة في أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا تقريباً، وكانت هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من عمليات زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الأفيون على نحو غير مشروع في العالم في عام ٢٠١٨. وأفغانستان هي أيضاً أحد المصادر الرئيسية لراتنج القنب في جميع أنحاء العالم، وهي لا تزال تشهد زيادة في الاتجار بالمخدرات الاصطناعية على أراضيها.

ظهور فروع جديدة لدرب البلقان للتهريب: برزت في السنوات الأخيرة عدة فروع جديدة لدرب البلقان، وهو درب الرئيسي لتهريب الأفيونيات الناشئة في أفغانستان إلى أوروبا، ومنها فروع تعبر الجمهورية العربية السورية والعراق وبلدان جنوب القوقاز.

ساهم عدم الاستقرار السياسي والنزاعات غير المحسومة، والفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية في بعض أنحاء الشرق الأوسط في تزايد الاتجار بالترامادول و"الكابتاغون": لا تمثل بعض بلدان الشرق الأوسط



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

أسواق المقصد لأقراص "الكابتاغون" المزيفة فحسب ولكنها أصبحت أيضاً على نحو متزايد مصدراً لهذا العقار. وما زالت المنطقة دون الإقليمية تعاني على نحو خطير أيضاً من مشاكل الاتجار بالترامادول وإساءة استعمال ذلك المؤثر الأفيوني الاصطناعي غير الخاضع للمراقبة الدولية.

معظم البلدان في منطقة غرب آسيا لا تجمع بانتظام بيانات عن تعاطي المخدرات أو عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستخدام الطبي، ويلزم أن ترسي نظاماً وعمليات للقيام بذلك.

أوروبا

تزايد توافر الكوكايين العالي النقاء وتعاطيه في جميع أنحاء أوروبا

تدل المضبوطات القياسية من الكوكايين في عدة بلدان أوروبية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ على وجود اتجاه متصاعد في تهريب الكوكايين، وترتب على ذلك زيادة توافر الكوكايين العالي النقاء في جميع أنحاء أوروبا. ومن بين المنشطات، لا يزال الكوكايين أشيع المخدرات غير المشروعة تعاطياً، وإن كان تعاطيه أكثر انتشاراً في جنوب وغرب أوروبا، في حين أفاد المرصد الأوروبي للمخدرات وإدماها، استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٧، بوجود أدلة متزايدة على زيادة محتملة في حقن المنشطات، بما في ذلك الكوكايين والأمفيتامينات والكاثينونات الاصطناعية. ويشمل هذا الاتجاه بلدان شرق أوروبا التي كان المتجرون يستهدفونها بدرجة أقل في الماضي. ويبدو أن أقاليم ما وراء البحار التابعة للبلدان الأوروبية تُستخدم كنقاط عبور لتهريب الكوكايين إلى أوروبا، مع تزايد زخم استخدام أسواق المخدرات على الإنترنت أيضاً في مبيعات الكوكايين المنخفضة القيمة.

ما زال القنب أشيع المخدرات المضبوطة والمتعاطاة في أوروبا؛ وحل الفتانيل محل الهيروين بصفته المؤثر الأفيوني المفضل في بعض البلدان الأوروبية

تقدر نسبة الأوروبيين البالغين، الذين تعاطوا المخدرات غير المشروعة مرة واحدة على الأقل في العمر، بنحو ٢٩ في المائة، وقد تعاطى معظمهم القنب. وظل معدل انتشار تعاطي القنب أعلى بخمس مرات من معدل انتشار تعاطي أي عقار آخر في أوروبا. وزادت مضبوطات عشبة القنب بواقع الضعف تقريباً من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧. وقد تزايدت أيضاً بشكل ملحوظ المضبوطات من المؤثرات الأفيونية، من غير الهيروين، في عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من ذلك، فإن الهيروين لا يزال يشكل معظم الكمية الإجمالية من المؤثرات الأفيونية المضبوطة. وفي إستونيا، أصبح الفتانيل، بدلا من الهيروين، المؤثر الأفيوني الرئيسي الذي التمس علاج متخصص من تعاطيه. وذكر ٢٢ في المائة من مجموع الأشخاص، الذين يلتزمون العلاج من مشاكل صحية ذات صلة بالمؤثرات الأفيونية في الاتحاد الأوروبي، مؤثرات أفيونية غير الهيروين باعتبارها عقاقير التعاطي الرئيسية لديهم (منها الكوديين والمورفين والترامادول، وهو مؤثر أفيوني غير خاضع للمراقبة الدولية، والأوكسيكودون والفتانيل والميثادون والبوبرينورفين).



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

البلدان الأوروبية تستكشف نهجاً لتنظيم القنب الطبي

يستكشف عدد متزايد من البلدان الأوروبية أو وُضِعَ بالفعل برامج للقنب الطبي تتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة ١٩٧٢. وتبدت في عدد قليل من البلدان مؤشرات على اتخاذ خطوات صوب إباحة الاستعمال غير الطبي للقنب تضمنت إباحة زراعة القنب وتوزيعه وتعاطيه لهذه الأغراض، ولا سيما في هولندا ولكسمبرغ. وتذكر الهيئة جميع الأطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة ١٩٧٢، بأن المادة ٤ (ج) من تلك الاتفاقية تقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها والاتجار بها واستعمالها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها، وأن أي تدابير تسمح باستعمال القنب للأغراض غير الطبية تنتهك الالتزامات القانونية الواقعة على الدول الأطراف في الاتفاقية.

أوقيانوسيا

يشكل تهريب المخدرات عبر منطقة جزر المحيط الهادئ مصدر قلق متزايد، ويشير تحديات تهدد الأمن والصحة العمومية لدى بلدان المنطقة في ضوء انخفاض معدل الانضمام إلى المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات في منطقة جزر المحيط الهادئ والطابع الجغرافي الفريد لتلك المنطقة باتت جزرها عرضةً لأنشطة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة بالمخدرات. وإضافةً إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات في جزر المحيط الهادئ وهي في طريقها إلى أستراليا، وكذلك إلى نيوزيلندا وإن بدرجة أقل، يبدو من الضبطيات المحلية لكميات أصغر ومن المشاهدات الإقليمية أن مستويات تعاطي المخدرات تتنامى في بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ.

التطورات على صعيد التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

رحبت الهيئة بانضمام بالاو إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

ودخل تعديل قانون إساءة استعمال المخدرات (بشأن القنب الطبي) لسنة ٢٠١٨ (٥٤/٢٠١٨) حيز النفاذ في نيوزيلندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ونتيجة ذلك، حصل الأشخاص المصابون بأمراض عضال على استثناء بشأن حيازة القنب وتعاطيه وحماية قانونية من الملاحقة في هذا الشأن، وأُعفي الكانابينديول من المراقبة الوطنية. واعتمد إقليم العاصمة الأسترالية تشريعاً بشأن الاستخدام غير الطبي للقنب، وأُعلن عن إجراء استفتاء في نيوزيلندا بشأن إباحة استعمال القنب وتنظيمه. وتجري الهيئة حواراً مستمراً مع الدول الأطراف بهدف التنفيذ الكامل لاتفاقيات مراقبة المخدرات، التي تقصر استخدام العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

تزايد مضبوطات المخدرات في المنطقة

يتواصل ضبط كميات كبيرة من المخدرات، على رأسها الكوكايين والميثامفيتامين، في الدول الجزرية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ضُبطت كمية قياسية تبلغ ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين على متن أحد اليخوت في هونيارا، جزر سليمان، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نتيجة لتحريرات مشتركة مع السلطات الأسترالية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، ضُبطت كمية تزن ٦,٧ كيلوغرامات من الميثامفيتامين في تونغا، في شحنة قادمة من الولايات المتحدة، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩ أيضاً، ضُبط نحو ٣ كيلوغرامات من الميثامفيتامين أثناء عملية أخرى لمكافحة المخدرات. كما أُبلغ عن عدد من الضبطيات لكميات أصغر حجماً من الميثامفيتامين في تونغا خلال العام الماضي، مما يشير إلى احتمال تعاطي الميثامفيتامين في البلد.

معظم البلدان في منطقة أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، لا تجمع بانتظام بيانات عن تعاطي المخدرات أو عن توافر المواد الخاضعة للمراقبة للاستخدام الطبي، ويلزم أن ترسي نظاماً وعمليات للقيام بذلك.

النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES)

I2ES

<https://www.incb.org/incb/en/tools/i2es/index.html>



النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES) هو أداة إلكترونية استحدثتها الهيئة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتعجيل عمليات التجارة المشروعة بالمواد الخاضعة للمراقبة الدولية بين البلدان والأقاليم.

ونظام I2ES يعمل بالمجان ولديه واجهة سهلة الاستخدام وواجهة بينية حديثة تسهل التبادل الدولي لأذون الاستيراد والتصدير وإجراءات تأكيد التصدير والمصادقات. ويقدم النظام أيضاً معلومات في الوقت الحقيقي عن التقديرات الوطنية، بما في ذلك القيمة التراكمية للواردات السابقة والفعالية. وبوجه عام، يهدف النظام إلى تخفيف العبء الإداري على كاهل السلطات الوطنية المختصة عن طريق توفير تكاليف الاتصالات وتقليل الوقت اللازم لها والحد من احتمالات الأخطاء الحاسوبية البشرية في التجارة الدولية.

وتشجيعاً للمعاملات غير الورقية بالكامل على الصعيد الدولي، بات بوسع الحكومات الآن أن تستفيد من قرار الهيئة الذي يتيح الإعفاء من شروط الختم والتوقيع الرسمي على أذون الاستيراد والتصدير المعالجة من خلال النظام.

وبالنظر إلى تزايد حجم الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الذي شوه في السنوات الأخيرة، تشجع الهيئة على استخدام النظام في إطار الجهود الرامية إلى الحد من خطر تسريب المخدرات من التجارة المشروعة إلى القنوات غير المشروعة وإساءة الاستعمال.

وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، كانت ٦٦ حكومة قد تسجلت لاستخدام النظام، وإن ظل عدد المستعملين الفعليين منخفضاً. وتدعو الهيئة الحكومات إلى استعمال نظام I2ES فعلياً لأن التوسع في استخدامه سوف يزيد من فائدته لجميع الحكومات.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
تقرير ٢٠١٩



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

تدريب موظفي السلطات الوطنية المختصة عن طريق مشروع الهيئة للتعليم

مشروع الهيئة للتعليم

<http://www.incb.org/incb/en/learning.html>



توافر حلقات العمل

<http://www.incb.org/incb/en/project-learning/availability-workshops.html>



نماذج التعلم الإلكتروني

http://www.incb.org/incb/en/project-learning/e-learning-modules_main.html



وفرت الحلقات الدراسية التدريبية الإقليمية الثماني، التي عُقدت في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وتشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٩ في إطار مشروع الهيئة للتعليم، التدريب لـ ٢٣٧ مسؤولاً من ٨٨ بلداً وإقليمياً يقطنها أكثر من نصف سكان العالم. وعُقدت حلقة دراسية تدريبية إقليمية لفائدة البلدان الناطقة بالروسية في موسكو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وشملت حلقة عمل للتوعية بأهمية تيسير الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. وقد عُقدت حلقات عمل سابقة بشأن التوافر في كينيا وتايلند وإكوادور.

واستحدثت الهيئة ثلاث نماذج للتعلم الإلكتروني لكي تستخدمها السلطات الوطنية المختصة لبناء قدرة الحكومات على تقدير احتياجاتها من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية تقديراً صحيحاً. ويمكن الحصول على هذه النماذج مجاناً بطلبها على البريد الإلكتروني التالي:

incb.learning@un.org



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تُعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام ١٩٦٨ بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقتراح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.